تاريخ مشكل الحديث

إعداد: لخضر جنان صالح / أستاذ مساعد بجامعة الجزائر- 1-

مقدمة

كلُّ العلوم الشرعية كانت عند الصحابة سليقة في نُفوسهم وأحكامهم وقضائهم واجتهاداتهم، لا يحتاجون إلى بيانها ولا إلى تخصيصها وإبرازها للسامع، لاحتكاكهم بالنبي ﷺ ومُعايشتهم لأحكامه وقضائه ﷺ، ومعرفتهم بمواقع تنزيل القرآن وأسبابه، ولكن مع تأخّر الزّمان والعصور، وبُعد النّاس عن عهدهم وفصاحتهم، ودُخول الكثير من العجم في دين الله تعالى، احتاج العلماء إلى بيان قواعد هذا الدين الحنيف لمن أراد أن يتعلّمها من الخلف، وبدأ عصر جديد في تدوين العلوم وضبطها، وتنقيحها وتخصيصها، واختيار تسمية مناسبة لها، فبدأت العلوم الشرعية تتطوّر شيئا فشيئا مع الزمن، حالُ كُلّ صغير يكبر مع مرور الأيّام، وكان من هذه العلوم الفتيّة علم مشكل الحديث، الذي أظنّه لا يزال إلى يوم الناس من العلوم التي لم تنضج نضجا تاما، فأردت في هذا البحث أن أسلّط الضوء على هذا العلم، مجلّيا معناه وتاريخ التدوين فيه، ووسمته بتاريخ مُشْكِلِ الْحَدِيثِ.

خطة البحث

تمهيد: للدخول في صلب الموضوع.

المبحث الأول: تعريف مختلف الحديث.

المطلب الأول: التعريف اللّغوي.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي.

المبحث الثاني: تعريف مشكل الحديث.

المطلب الأول: التعريف اللّغوي.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي.

المطلب الثالث: الفرق بين مشكل الحديث ومختلف الحديث.

المبحث الثالث: تاريخ التدوين في علم مشكل الحديث.

المطلب الأول: أوّل من دوّن في مشكل الحديث.

المطلب الثاني: أوّل من أطلق اسم "المشكل" على كتابه.

الخاتمة: أهم النتائج المتوصل إليها.

تمهيد

قبل الولوج في تعريف هذا العلم كان لزاما عليّ أن أنبّه على أمر مهم، وهو أنّ هذا العلم قد اشتُهر في أوّل أمره بعلم "**مختلف الحديث**"، حيث أشهره الإمام الهُمام وريحانة الزمان وحسنة الأيام **محمد بن إدريس الشافعي**-رحمه الله-في كتابه "**اختلاف الحديث**"، و**ابن قتيبة** [1] في "**تأويل مختلف الحديث**".

ولكنه كان في نطاق ضيّق حيث اختصّ بالأحاديث المتعارضة في الفقه ثمّ توسع مجاله توسعا عظيما ، وأطلق عليه بعضهم فيما بعد مصطلح "**مشكل الحديث**"، وفي ذلك ألّف "**الطحاوي**[2] كتابه "**شرح مشكل الآثار**"، **وابن مهدي الطبري**[3] كتابه "**تأويل الآيات المشكلة الموضّحة وبيانها بالحجج والبرهان**" وقد أصبح الإطلاق الثاني هو الأكثر تداولا لأمور ستُعلم بعد بسط التعاريف.

وقد ظنّ بعض المتأخرين أنّهما علمٌ واحدٌ بتسميَتين[4]،وهما في الحقيقة علمان مختلفان، تجمعهما بعض الوجوه، وتفرّقهما وجوه أخرى، كما سيتبيّن فيما بعد،

---

(1) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري صاحب التصانيف الكثيرة ت 276هـ. ينظر تاريخ بغداد برقم 5262 (411/11، 412)، تاريخ الإسلام (381/20إلى 383)، سير أعلام النبلاء (298/13)، البداية والنهاية (596/14،597).

(2) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الطحاوي نسبة إلى قرية بصعيد مصر ت321هـ. ينظر تاريخ دمشق (367/5، 368)، البداية والنهاية (71/15،72).

(3) هو أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري، ويقال: "ابن المهدي "تلميذ أبي الحسن الأشعري ت 380هـ. ينظر تبيين كذب المفتري (195)، طبقات الشافعية الكبرى (466/3إلى 368).

(4) وهذا العمل صنيع الكتاني في الرسالة المستطرفة (118)، وأبو زهو في الحديث والمحدثون (471)، والأستاذ الدكتور نور الدين العتر في منهج النّقد (337)، ومحمد مجير الحسني في معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث (2/ 74). ينظر مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (58).

وقد كان العلماء المتقدّمون يجمعون بينهما في كُتبهم؛ لتقاربهما في المعنى، وتداخلهما في بعض الوجوه.

فيتوجّب عليّ لزاما التعريف بالاصطلاحين كليهما، حتى يتسنّى للقارئ الوقوف بوضوح على معانيهما الصحيحة.

المبحث الأول:
تعريف مختلف الحديث

المطلب الأول: التعريف اللّغوي

كلمة "مختلف" مشتقّة من اختلف الأمران إذا لم يتفقا، وكلّ ما لم يتساو ويتوافق فقد تخالف واختلف، وتخالف القومُ إذا ذهب كلُّ واحدٍ إلى خلاف ما ذهب الآخر، ومنه قول الله تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ ﴾[2] أي في حال اختلاف طعمه وأُكله[3].

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي

لقد اختلف العلماء في ضبط كلمة "مختلف"، فمنهم من جعلها بكسر اللام "المختلِف"، اسم فاعل من الخماسي، من اختلف يختلف فهو مختلِف، ومنهم من ضبطها بفتحها؛ على أنّه مصدر ميمي من اختلف.

---

(1) سورة النحل: الآية [69].

(2) سورة الأنعام: الآية [141].

(3) ينظر مادة "خلف" من لسان العرب (1240/2)، مختار الصحاح (99)، المصباح المنير (68)، القاموس المحيط (134/3)، تاج العروس (279/23)، المعجم الوسيط (251).

فمن ضبطه بكسر اللام على وزن اسم فاعل[1] عرّفه بأنه: الحديث الذي عارضه ظاهرُ مثله، فأوهم معنى فاسدا أو باطلا.

ومن ضبطها بفتح اللام على أنّه مصدر ميمي؛ قال في تعريفه: "هو أَن يأتيَ حديثان مُتَضادَّان أو متعارضان في المعنى ظاهراً، فيجمع بينهما بما ينفي التضاد.

وعليه فيكون المراد بالتعريف على الضبط الأوّل الحديث نفسه، والمراد على الضبط الثاني نفس التضاد والتّعارض والاختلاف[2] وقد عُلّق التّعارض بكونه في الظاهر، أي في نظر القارئ لا في الحقيقة لأنّ التعارض والتناقض الحقيقي لا وجود له في نصوص الكتاب والسنّة، إذ يستحيل ذلك في حقّ الله العليم الحكيم، وأُثر عن الإمام أبي بكر ابن خزيمة[3] أنّه قال: "ليس ثَمّ حديثان متعارضان من كلّ وجه، ومن وجد شيئًا من ذلك فليأتني لأؤلّف له بينهما.[4]

وقد نبّه الشافعي أنّه لا يدخل في باب المختلِف ما أمكن فيه الجمع، حيث قال: "ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهًا يمضيان معًا، إنّما المختلف

(1) ينظر نزهة النظر (103)، إسبال المطر على قصب السكر (251)، شرح نخبة الفكر(363)، بهجة النظر شرح نخبة الفكر مخطوط (ق36/ و)، عقد الدرر في شرح نخبة الفكر (235).

(2) ينظر التقريب للنووي (90)، تدريب الراوي (196/2)، الحديث والمحدثون (471)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (441، 442)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (13، 14)، مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات (31، 32)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (56، 57)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (25، 26)، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث (20، 21)، قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي (ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد (32) (261)، معرفة مدار الإسناد (2/ 274).

(3) أبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي لقّب بإمام الأئمة ت311هـ. ينظر كتاب الثقات (9/ 156)، سير أعلام النبلاء (365/14إلى 382).

(4)ينظر اختصار علوم الحديث (166)، تدريب الراوي (196/2).

ما لم يمض إلاّ بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يُحلّـــه، وهذا يحرّمه[1] وكأنّه –رحمه الله– يريد الحقيقة، أي ما أمكن فيه الجمع، فليس هو في الحقيقة من المختلف، وإنّما اختلافه في الظاهر فقط لمن لم يظهر له ذلك، بدليل أنّه كان يعنون في بعض الأحيان "مما يعد مختلِفًا، وليس عندنا بمختلف[2]

فتلخّص أنّ علم المختلف يهتم بالأحاديث المتعارضة في الظاهر فيما بينها، دون الأحاديث التي تتعارض مع نصوص القرآن أو قواعد الشريعة أو الـــتي تُشـــكل في نفسها.

كما يجدر التنبيه على أنّ هذا العلم ليس هو "**اختلاف الحديث**" الذي قد يطلقه بعض المحدّثين على علم العلل، لأنّ ذاك يختص بـــاختلاف الـــرواة في الإســـناد، كاختلاف راويين عن شيخهما في حديث ما [3]

المبحث الثاني:
تعريف مشكل الحديث

المطلب الأول: التعريف اللّغوي

المشكل– بكسر الكاف – اسم فاعل من أشكَل الأمر إذا التبس واختلط، يقال: "أشكل عليّ الأمرُ"، إذا اختلط والتبس، ومنه أمور مشكِلة، أي مُلتبسة ومُختلطـــة بعضها ببعض. وأُشكِلتْ عليَّ المسألة، إذا أُحلِكتْ والتبست، ومنه قيـــل للأمـــر المشتبَه مشكِل، والأشكل هو ذو اللونين المختلطين، ومنه قول الشاعر:

(1) ينظر الرسالة للشافعي (342/2).

(2) ينظر الرسالة للشافعي (282/2).

(3) ينظر معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث (1/ 205).

فما زالَت القَتْلى تمورُ دماؤُها... بدِجْلةَ حتى ماءُ دِجْلةَ أشْكَل[1] مستنكرًا الدماء المختلطة بالمياه، فالمُشكل هو الأمر الملتبَس الذي يمكن إزالة لبسه.[2]

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي.

قال الإمام أبو جعفر الطّحاوي: "وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ... فوجدت فيها أشياء ممّا يسقط معرفتها، والعلم بها عن أكثر النّاس، فمال قلبي إلى تأمّلها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها[3]، وقال بعضهم: "المشكل هو ما لا ينال المراد منه إلاّ بتأمل بعد الطلب[4]، وقال آخرون: "المشكل هو اللّفظ الذي اشتبه المراد منه بحيث لا يوقف على المراد منه بمجرّد التأمّل[5].

فتلخّص أنّ المشكل يتميّز بأمرين.

الأوّل: خفاء المعنى، وذلك لعدّة أسباب سيأتي التنبيه على بعضها.

الثاني: لا بدّ فيه من التأمّل وإعمال الفكر بقوّة؛ حتى يُزال إشكالُه.

ويمكن تلخيص تعريف مشكل الحديث بقولي: "هو ما خفي معناه؛ لدلالته على استحالة شرعية أو عقلية أو عادية أو معًا، ولا يُزال إشكاله إلاّ بالتأمّل في معناه، أو

---

(1) البيت من قصيدة لجرير يهجو فيها الأخطل، مطلعها "أجدك لا يصحو الفؤاد المعلل ..." من البحر الطويل. ينظر ديوان جرير (143/1)، وجرير هو أبو حزرة جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة، التميمي البصري الشاعر المشهور ت110هـ. ينظر تاريخ الإسلام (40/7إلى 43).

(2)ينظر مادة "شكل" من لسان العرب (2310/4)، مختار الصحاح (174)، المصباح المنير (122)، القاموس المحيط (389/3)، تاج العروس (271/29)، المعجم الوسيط (491)، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرًا وإعرابًا (88).

(3) ينظر مشكل الآثار (6/1).

(4) قاله الجرجاني في كتاب التعريفات (276).

(5) قاله الكفوي في الكليات (846).

ألفاظه، أو في القرائن المتعلّقة به، سواء كانت محتفّة أو خارجة عنه"، وهو بهذا المعنى نظير للمتشابه الذي يطلقه كثير من العلماء على نصوص الصفات التي يوهم ظاهرها التشبيه، لأنّ المتشابه عندهم هو ما التبس معناه وخفي، وأشكل لدخوله في شكل غيره فأشبهه وشابهه، ولذا افتقر في معرفة المراد منه إلى غيره، ومنه الآيات والأحاديث المشكِلات المعروفة بمتشابه الصفات، وجعل بعضهم المتشابه أعمّ من المشكل.[1]

المطلب الثالث: الفرق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث

وعند المقارنة بين التعريفين ومدلوليهما، يتّضح أنّ المشكل أعمّ من المختلف، وذلك لأمور أهمّها:

1. المختلف لغة مشتق من الاختلاف، وأمّا المشكل فهو مشتق من الإشكال الذي هو الالتباس، واللُبس قد يكون سبُبه الاختلاف، وقد يكون غيره.

2. المختلف سببه معارضة حديث لحديث ظاهراً، بينما المشكل فأسبابه كثيرة، منها التعارض الظاهري مع حديث أو آية، أو أسباب أخرى.

3. إزالة الإشكال في المختلف يكون بإعمال القواعد المقرّرة عند أهل العلم، من جمع إن أمكن، ونسخ إن عرف التّاريخ، ثمّ التّرجيح بالقرائن والمرجّحات، وإلاّ فالتوقف في الأخير.[2]

(1) ينظر مناهل العرفان (2/ 213 إلى217)، استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من متشابه الصفات (61 إلى 64)، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرًا وإعرابًا (88إلى 90).

(2) ينظر مقدّمة ابن الصلاح (284إلى 286)، التقريب للنووي (90)، اختصار علوم الحديث (166)، نزهة النظر (104 إلى 107)، تدريب الراوي (197/2)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (444 إلى 453)، منهج النقد في علو الحديث (338 إلى 341)، مقدمة التحقيق شرح مشكل الآثار (7/1).

وأمّا المشكل فإزالة إشكاله يكون بالتأمّل في معاني الألفاظ وسعة استعمال العرب لها، أو بالنّظر في القرائن التي توضّح المعنى والتي قد يكون جزء منها هو القواعد المقرّرة في دفع الاختلاف بين الأحاديث.

وبذلك يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فكلُّ مُختلف مُشكل، وليس كلُّ مُشكل مُختلف إذ المختلف جزء صغير من المشكل.

كما يجدر التنبيه هنا على أنّ المشكل لا يُسمّى كذلك إلاّ إذا صحّ السند فيه، وثبت النّص بالنّقل الصحيح، وأمّا الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فلا تدخل فيه، ولا تعتبر مُخالفتها، وإن كان بعض العلماء يُدخلها فيه، ويزيل إشكالها على احتمال صحّتها، أو لأنّها قد تروج عند العوام [1].

المبحث الثالث
تاريخ التدوين في علم مشكل الحديث

كلّ العلوم تنشأ صغيرة ثمّ تكبر قليلا قليلا على مرّ الأيّام والدهور كما يكبر الصبي، حتّى تصل إلى مرحلة النضج والاكتمال، وهذا ما جرى لعلم مشكل الحديث حيثإنّ الناظر في تاريخ العلوم والتصانيف، والمتأمّل في مصنّفات العلماء في علم مشكل الحديث سيدرك بوضوح، ما بذله العلماء من جهود عديدة، وما كدّوا فيه من تآليف بديعة ومفيدة حتّى يبلغوا به كماله وذروته.

(1) ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (443 ،444) ، مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات (25، 26) مقدمة التحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط على شرح مشكل الآثار (7/1)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (56، 57)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (16، 17)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (30، 36)، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث (18،19)، قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي (ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد "32") (262، 263).

وكان ممن سبق إلى هذا المضمار الإمام الفذ محمد بن إدريس الشافعي –رحمه الله–، فألّف كتابه العظيم "اختلاف الحديث"، ثمّ تتابع العلماء بعده في التصنيف والتأليف، وراحوا ينوِّهون بهذا العلم ويعظّمون من يتقنه، إذ لم يقْدر عليه إلاّ الأفذاذ من العلماء، الذين تضلّعوا في علوم الشريعة حتى عرفوا باطنها من ظاهرها، الذين جمعوا بين صناعتي الحديث والفقه، أمثال الأئمة الأربعة ومن مشى على مضمارهم ممن جاء بعدهم، وقد أُثر عن الإمام أحمد أنّه قال – لمن لامه من أصحابه على ترك مجالس التحديث، وحضوره مجالس شيخه الشافعي-:"اسكت، فإن فاتك حديث بعلو تجده بنزول، ولا يضرّك في دينك، ولا في عقلك، وإن فاتك عقل هذا الفتى، أخاف أن لا تجده إلى يوم القيامة[1] تنبيهًا منه –رحمه الله– على أهمية هذا العلم ومكانة حامليه.

المطلب الأول: أوّل من دوّن في مشكل الحديث عامة

ممّا لا شكّ فيه أنّ كتب مشكل الحديث كثيرة لو استُقصيت، خاصة إذا أضيفت لها الكتب التي تكلّمت عن المشكل ضمنًا، كشروح كتب السنة وكتب أحاديث الأحكام أو الفقه[2] أو الرّسائل والبحوث التي ألّفت إلى عصرنا الحاضر؛ ممّا قد يطول الأمر فيه جدًا، ولذا أحببت الوقوف على أهمّها وأنفعها وإعطاء لمحة مقتضبة عنها – سواء اختصت بعلم كالفقه أو غيره أو لم تتقيّد بذلك – على وجه الاختصار مركزًا على القديمة منها، بدءًا من الشافعي –رحمه الله– لتكون نبراسًا وطريقًا لمعرفة مناهج غيرها من المؤلفات، وهي أربع كتب تعدّ الأمّهات في هذا العلم، وهي كما يلي:

(1) ينظر الجرح والتعديل (303/7)، حلية الأولياء (98/9، 99).

(2) منها على سبيل المثال صحيح ابن خزيمة، وشرح مسلم للنووي، وفتح الباري لابن رجب، وفتح الباري لابن حجر، وغيرها من أمثالها؛ إذ نجد مؤلفيها يوفّقون بين الأحاديث المتعارضة في كثير من الأحيان.

1. **اختلاف الحديث** – لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ت 204هـ.

هو أوّل كتاب أُلّف في هذا الفنّ، وهو جزء صغير[1] لم يقصد الشافعي الاستيفاء فيه لكلّ أحاديث المختلف، وإنّما أراد التنبيه بجملة منه على طريقه ، ليكون نبراسًا لمن يجيء بعده من العلماء[2] واستهلّه بمقدّمة طويلة بيّن فيها مكانة السنّة ومنزلتها، وذكر بعض القواعد الهامّة في التعارض، ثمّ ذكر بعده الأحاديث المتعارضة في الظاهر ليجسّد القواعد ويطبّقها و لم يرتبها ترتيبًا فقهيًا.

والكتاب يحمل ميزات كثيرة من ثروة حديثية ولغوية وفقهية، وأهمّها بالنسبة لهذا البحث أنّه ألّفه في الأحاديث المتعارضة في الظاهر أي خصّه لمختلف الحديث دون التعرّض لأحاديث المشكل التي ليست من المختلف[3]، وموضوعه هو الفقه العملي، حيث ركز فيه على المسائل الفقهية، وخلا الكتاب من العقائد والأخلاق والرقاق وغيره.[4]

2. **تأويل مختلف الحديث** ــ لأبي محمد بن قتيبة الدَينوري ت276هـ

ألّفه دفاعًا عن السنة وحمَلَتها، وردًا على بعض الزنادقة وأهل البدع من المعتزلة وغيرهم؛ الطاعنين في السنّة ورُواتها من الصحابة وأئمة الدّين، وقد قسّمه إلى

(1) يعدّ لصغره أقل من عُشر كتاب شرح مشكل الآثار، كما نبّه على ذلك الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمة التحقيق لشرح مشكل الآثار (9/1، 10).

(2) ينظر التقريب للنووي (90)، تدريب الراوي (196/2)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (454)، الحديث والمحدثون (471)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (337).

(3) ينظر منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (56إلى58)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (344).

(4) ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (455)، مقدمة التحقيق لشرح مشكل الآثار (9/1، 10)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (57إلى60)، مختلف الحديث بين المحدّثين والأصوليين (337 إلى 346)، قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي (ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد "32") (258، 260).

قسمين: قسم افتتحه بمقدّمة طويلة انتصر فيها للسنة، وذبّ عن حامليها، وأفاض في سرد فضائح المعتزلة وأهل البدع، ونشر افتراءاتهم على الصحابة وتكذيبهم لهم واستهزائهم بهم، ثمّ أتبعها بالقسم الثاني، وهو الأكبر، حيث ذكر جملة من الأحاديث، أزال الإشكال عن صحيحها، وبيّن الموضوع والمكذوب فيها، إلاّ أنّه قد يورد القليل من الضعيف أو الموضوع على أنّه صحيح، كما أنّه يستشهد بالكتب السماوية السابقة.

وللكتاب ميزات كثيرة من ثروات لغوية وحديثية وعقَدية وأدبية ،حتى أنّه أتى بنقول كثيرة من كتب سماوية سابقة، وأهمّ هذه الميزات بالنسبة لهذا البحث هو أنّه جمع بين مختلِف الحديث، وبين مشكل الحديث بمعناه العام، ولم يهتّم بالأحكام الفقهية كثيرًا [1].

وذكر العلماء أنّه أتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة، لقصر باعه فيها.[2]

3. **شرح مشكل الآثار** لأبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي ت321هـ هو أضخم وأجمع كتاب في هذا الفن، وأحفلُها بالفوائد الجمّة، جمع فيه مصنّفه جميع أبواب الدين، واستهلّه بمقدمة صغيرة تكلّم فيها عن الباعث والمقصود من تأليفه، ثمّ أتبعه بذكر الأبواب التي يقع فيها التعارض أو الإشكال، وتحرّى فيه مقصود الشريعة، ولم يلتزم مذهبًا معينًا في دفع التعارض والتأليف بين الأحاديث، وقد أتحفه بالأسانيد الصحيحة والحسنة، والقليل من الأحاديث الضعيفة، وأمّا

(1) يُنظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (455، 456)، الحديث والمحدثون (472)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (349 إلى 357)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (61إلى65)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (56إلى 58)، مقدمة التحقيق محي الدين الأصفر لتأويل مختلف الحديث (21).

(2) ينظر التقريب للنووي (90)، اختصار علوم الحديث(166)، تدريب الراوي (196/2)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (455)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (349).

الموضوعة فهي نادرةً جدًا ،غير أن المؤلف لم يراع فيه ضمّ كلّ باب إلى نظيره، ممّا أدّى إلى اضطراب في ترتيب الكتاب، وعدم اتساقه، وكأنّه-رحمه الله- ألّفه في أوقات مختلفة، فجمع الأبواب التي انتهى منها إلى سابقتها، ولو لم يكن معها أيَّ رابط، وقد جمع فيه بين مختلف الحديث الذي مبناه التعارض الظاهري، وبين المشكل بمعناه العام.[1]

4. **مشكل الحديث وبيانه** لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك ت406هـ

هو كتاب خصّه مصنّفُه بمشكل العقائد، حيث خلا من مسائل الفقه والأدب والأخلاق وأمثالها، ولم يأت فيه بأحاديث متعارضة في الظاهر، بل جعل أهم مقاصده دفع إيهام التشبيه عن أحاديث الصفات التي أوردها المحدّثون في مصنّفاتهم، أو التي اختلقها الوضّاعون والزنادقة عليهم، وقد أفصح عن هذا في المقدّمة[2]، وقد أورد جلّ الأحاديث بلا إسناد، ولم يبيّن مرتبتها من الصحة والضعف.

والكتاب عبارة عن مقدمة وثلاثة أقسام وخاتمة، استهلّ المقدّمة ببيان مقصده من التأليف وأنّه للرّد على المتكلمين من غير أهل السنة، والوقوف في وجه المشبّهة وأهل الأهواء والبدع الذين يطعنون في الدين. وأمّا القسم الأوّل وهو الأكبر؛ فقد ذكر فيه أهم الأحاديث التي يوهم ظاهرها التشبيه، وبيّن معناها بأوجه من التأويل، وعالجها علاج المتكلّمين. وأمّا القسم الثاني فقد خصّه للرد على ابن خزيمة في

(1) ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (456)، الحديث والمحدثون (472)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (349 إلى 357)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (70، 71)، منهج النّقد في علوم الحديث(341)، مقدمة التحقيق لشرح مشكل الآثار (6/1إلى 9)، مقدمة التحقيق لكتاب تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار (5/1، 6).

(2) ينظر مشكل الحديث وبيانه (32).

كتاب "التّوحيد"؛ حيث اعتبره قد حاد في تأويلها عن الصواب، وأنّه أوهم خلاف الحق في تخريجه.[1]

وأمّا القسم الثالث والأخير؛ فقد خصّه للرد على ما أورده الصبغي[2] في كتابه "الأسماء والصفات" من أحاديث المتشابه، وسلك معه في الرّد نفس الطريقة التي سلكها مع ابن خزيمة .[3]

ثمّ ختمه بفصل قصير ردّ فيه على بعض المعترضين الذين يذهبون إلى أنّ الأولى هو عدم الاشتغال بتأويل هذه الأحاديث وتبيين معانيها وتفسيرها، كما أورد بعض القواعد العقدية التي ينبغي معرفتها في هذا الباب[4]، وأهم ميزات الكتاب أنه ألّفه في مشكل الحديث دون المختلف، وخصّه بمشكل العقائد دون غيره من أبواب الدّين.[5]

المطلب الثاني: أوّل من أطلق اسم "المشكل" على كتابه

أوّل من أطلق اسم "المشكل" على كتابه في المشهور عند النّاس هو أبو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي ت321هـ حيث سمّى كتابه "**شرح مشكل الآثار**" وقصد بالآثار الأحاديث النبوية، إذ قال في مقدمة كتابه :"وإني نظرت في الآثار

(1) ينظر مشكل الحديث وبيانه (392).

(2) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري، الفقيه، الشافعي، المعروف بالصبغي، صاحب التصانيف، وأحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث، ت 342هـ. سير أعلام النبلاء (15/ 483إلى 489)، طبقات الشافعية الكبرى (9/3إلى 12).

(3) ينظر مشكل الحديث وبيانه (445).

(4) ينظر مشكل الحديث وبيانه (522إلى 525).

(5) ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (456، 457)، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث (19)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (72إلى 75).

المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها والأمانة عليها....."[1]، ولكن قد نَسَب كثير من العلماء لأبي محمد بن قتيبة الدَينوري ت276هـ كتابا يحمل اسم "**مشكل الحديث**" ، فإن صحّت هذه النسبة بهذه التسمية فالأوليّة في الإطلاق تكون لابن قتيبة، وإلاّ فلأبي جعفر الطحاوي، وممن نَسَب الكتاب لابن قتيبة الخطيب البغدادي (ت 463هـ) في تاريخ بغداد [2]، وأبو سعد السمعاني ت562هـ في كتابه الأنساب، وجعله كتابا آخر غير تأويل مختلف الحديث[3]، وابن خلكان ت 681ه في وفيات الأعيان[4]، وغيرهم كثير، والسؤال الذي يطرح، هو هل هذا الكتاب أي "مشكل الحديث" هو نفسه "تأويل مختلف الحديث"، أم هو كتاب آخر أوسع أو مختلف عنه، والذي جرّني إلى هذا التساؤل وأوقعني في الاضطراب هو أنّني وجدت بعض العلماء نقل نصوصًا لابن قتيبة ، من كتاب له باسم "مشكل الحديث" في كتبهم المطبوعة الآن، وبعض هذه النصوص موجودة في كتاب "تأويل مختلف الحديث" المطبوع، وبعضها غير موجود، فممّن نقل الصنف الأوّل ابن قيم الجوزية في كتابه "مفتاح دار السعادة " حيث قال:...ولا يُقيم على الكراهة والتأذي به فإنَّه شُؤْم، وَقد سلك هذا المسلك أبو محمد بن قتيبة فِي كتاب "**مُشكل الحَدِيث**" لَهُ لما ذكر أَن بعض الْمَلَاحِدَة اعْتَرض بِحَدِيث هَذِه الثَّلَاثَة....[5]، ومنهم الشاطبي في كتابه الموافقات حيث قال "وتأمّل ما ذكره القتبي في صدر كتابه في مشكل القرآن، وكتابه في **مشكلا لحديث** يبيّن

(1) ينظر شرح مشكل الآثار (6/1).
(2) ينظر تاريخ بغداد (411/11).
(3) ينظر الأنساب للسمعاني (10/ 63).
(4) ينظر وفيات الأعيان (42/3).
(5) ينظر مفتاح دار السعادة (256/2).

لك صحّة هذا الإلزام، فإنّما ذكره هنالك آخذ ببادئ الرأي في مجرد الظواهر[1]، وأيضًا ابن حجر في تهذيب التهذيب حيث قال: "قال عبد الله بن محمد بن قتيبة في كتاب **مشكل الحديث**: الفقهاء على خلاف حديث عوسجة، هذا إمّا لاتّهامهم عوسجة، فإنّه ممن لا يثبت به فرض ولا سنة[2]، وهذه النّصوص موجودةً بعينها أو بمعناها في كتاب "تأويل مختلف الحديث" المطبوع، وأمّا من نقل الصنف الثاني من النقول، فمنهم ابن كثير في التفسير حيث نقل دعاء علي الذي كان يعلّمه النّاس"اللهم داحي المدحوات بارئ المسموكات وجبّار القلوب على فطرتها.... " ثمّ أعقبه بقوله" هذا مشهور من كلام علي ﷺ وقد تكلّم عليها بن قتيبة في مشكل الحديث....[3]، وكذا السخاوي في كتابه "المقاصد الحسنة" حين ذكر حَدِيث: "نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لم يخف للَّه لَمْ يَعْصِهِ"، ثمّ قال عَقِبه: "ثمّ رأيت بخط شيخنا أنّه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد ابن قتيبة، لكن لم يذكر له ابن قتيبة إسنادًا، وقال: أراد أنّ صهيبًا إنّما يطيع اللَّه حبًالا لمخافة عقابه، انتهى،[4] وهذه النصوص أو الآثار لا وجود لها في "تأويل مختلف الحديث" المطبوع.

والذي يظهر لي أنّ ابن قُتَيْبَة له كتاب واحد في مشكل الحديث اسمه المشهور هو تأويل مختلف الحديث، وأنّه كان يزيد فيه وينقص ويحقق مسائله من وقت لآخر، حاله حال كلّ العلماء الذين لهم تآليف يرجعون إليها بين الفينة والفينة، ولعلّ من حقّق الكتاب من المعاصرين لم يظفر بالنسخة الأخيرة للمصنّف، ممّا جعل هذا الكتاب تنقصه بعض النصوص التي وجدها غيرهم من العلماء السابقين، ويكون إطلاق بعض العلماء عليه اسم "المشكل" إنّما هو من باب النظر إلى موضوع

(1) ينظر الموافقات (150/5).

(2) ينظر تهذيب التهذيب (336/3).

(3) ينظر تفسير ابن كثير (217/11).

(4) ينظر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (701).

الكتاب، لا بالنظر إلى عنوانه، وقد كان كثير من العلماء يذكرون نصوصًا لأئمّة من كتبهم، وينسبونها إلى مواضيع تلك الكتب لا إلى أسمائها، كقولهم ذكره البخاري في صحيحه، وقال في شرح البخاري، وذكره مسلم في صحيحه، وقال في شرح مسلم، وإن كانت هذه الكتب لها عناوين وأسماء سمّاها بها مؤلّفوها كما هو معلوم.

وممّا يؤكد أنّههم أطلقوا اسم الكتاب إطلاقا مجازيا يريدون به موضوع الكتاب لا عنوانه ما نقل أولا من نصوص من تأويل مختلف الحديث مع إضافتها إلى مشكل الحديث، ويزيده تأكيدا أنّ ابن القيم – رحمه الله –في موضع آخر من نفس كتابه السابق سمّى الكتاب باسمه المشهور فقال: قال أبو محمد بن قتيبة في كتاب **مختلف الحديث** له، قالوا حديثان متناقضان قَالُوا رويتم عَن رَسُول الله أَنه قَالَ لَا عدوى وَلَا طيرة ...[1]،كما أن الإمام مغلطاي في كتابه "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" قال في ترجمة جابر الجعفي "وقال أبو محمد بن قتيبة في «**مشكل الحديث**»: كان يؤمن بالرجعة، وكان صاحب شبه ونيرنجات [2]، وكذا نقلها ابن حجر في تهذيب التهذيب[3]، وجزء من معنى هذه العبارة موجود في تأويل مختلف الحديث المطبوع وهو إيمانه بالرجعة ،لكن الباقي ليس موجود[4]، وهذا الذي يؤكد أنّ الكتاب واحد إلاّ أنّ مؤلّفه زاد فيه بعض الإضافات في بعض الأوقات، وهذه الزيادات أدركها بعض العلماء وفاتت الكثير منهم حين حقّق الكتاب، والله تعالى أعلم.

(1) مفتاح دار السعادة (264/2).

(2) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال(141/3).

(3) تهذيب التهذيب(285/1).

(4) تأويل مختلف الحديث (57).

الخاتمة

أرجوا في الختام أن أكون قد وفقت لتجلية بعض الجوانب التاريخية لعلم مشكل الحديث كما أسأله تعالى أن يجعل هذا العمل ذخرا لي في الدنيا والآخرة، وقد استخلصت من هذا البحث نتائج كثيرة أهمّها.

-أهمّية علم مشكل الحديث عامة، ومشكل العقائد خاصة في الدفاع عن هذا الدين الحنيف ودفع شبهات المغرضين والحاقدين على هذا الدين.

-مترلة العلماء في الدفاع عن حياض هذا الدين، وبيان مترلتهم الرفيعة، فهم أئمة في العقيدة واللّغة والسلوك والفقه والحديث...، أصحاب نظر فذٍ، وفكر موقد، صنّفوا التصانيف وأبدعوا فيها، وأجمع النّاس في زمنهم على صلاحهم وعلمهم.

- هناك فروق لغوية واصطلاحية بين علمي المشكل والمختلف من حيث الاشتقاق اللغوي ومن حيث أنّ علم المختلف يهتم بالأحاديث المتعارضة في الظاهر فيما بينها، دون الأحاديث التي تتعارض مع نصوص القرآن أو قواعد الشريعة أو التي تُشكل في نفسها.

-بين علم المشكل والمختلف عموم وخصوص مطلق، فكلُّ مُختلف مُشكل، وليس كلُّ مُشكل مُختلف إذ المختلف جزء صغير من المشكل.

-إنّ علم "مشكل الحديث" بدأ باصطلاح "مختلف الحديث" حيث اقتصر على الأحاديث المتعارضة، ثمّ توسّعت مع مرور السنين والدهور مجالاته ونطاقاته، واستقرّ على ذلك، فأطلق عليه فيما بعد مصطلح "مشكل الحديث".

- بعض العلماء المتأخرين ظنوا أنّ علم "مشكل الحديث" وعلم "مختلف الحديث" هما علم واحدٌ بتسميَتين ، وهما في الحقيقة علمان مختلفان، تجمعهما بعض الوجوه، وتفرّقهما وجوه أخرى.

-إنّ المشكل أو المختلف لا يُسمّى كذلك إلاّ إذا صحّ السند فيه، وثبت النّص بالنّقل الصحيح، وأمّا الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فلا تدخل فيه، ولا تعتبر مُخالفتها، وإن كان بعض العلماء يُدخلها فيه، ويزيل إشكالها على احتمال صحّتها، أو لأنّها قد تروج عند العوام.

قائمة المصادر والمراجع

1. اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ت 774 هـ، مع الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تأليف أحمد محمد شاكر، تحقيق بديع السيد اللحام، دار السلام الرياض السعودية، ط/3 ـ 1321 هـ.

2. إسبال المطر على قصب السكر نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الصنعاني ت 1182 هـ، تحقيق عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم بيروت، ط/1ـ 1427 هـ.

3. استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من متشابه الصفات، لمحمد بن ميابي الجكني الشنقيطي، المطبعة المحمودية الكبرى، مصر.

4. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: 762هـ)، الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر

5. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ت 774 هـ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر مصر، ط/1 ـ 1419 هـ.

6. بهجة النظر شرح نخبة الفكر، لأبي الحسن بن محمد الصادق السندي المدني ت 1187 هـ، كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقريرًا، جامعة (الرياض) السعودية.

7. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي ت 1205 هـ، تحقيق مجموعة من العلماء منهم الطناحي، مطبعة الكويت، 1419هـ.

8. تاريخ الإسلام في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة، لعلي حسين الشطشاط، دار قباء القاهرة مصر، 2001 م.

9. تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء المشهور بتاريخ بغداد، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت 463 هـ، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت.

10. تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي المعروف "بابن عساكر" ت 571 هـ، تحقيق عبد الباقي بن أحمد مع مجموعة من العلماء ، دار الفكر بيروت، 1415 هـ

11. تأويل مختلف الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت276 هـ، تحقيق محمد محي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي ط/2 بيروت، 1419 هـ.

12. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، تصنيف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي ت 571 هـ، مطبعة التوفيق دمشق، 1347 هـ.

13. تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي ت 321 هـ، تحقيق أبي الحسين خالد محمود الرباط، دار بلنسية الرياض السعودية، ط/1 ـ 1420 هـ

14. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت 911هـ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية بيروت، ط/3 ـ 1409 هـ.

15. تفسير القرآن العظيم، عماد الدين لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ت 774 هـ، تحقيق مصطفى السيّد محمد وجماعة، مؤسسة قرطبة القاهرة، ط/1 ـ 1421هـ.

16. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، لمحي الدين بن شرف النووي ت 676 هـ، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي بيروت. ط/1 ـ 1405 هـ.

17. تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت 852 هـ، تحقيق إبراهيم الزيبق و عادل المرشد، مؤسسة الرسالة دمشق، ط /1 ـ 1416هـ.

18. توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغةً وتفسيرًا وإعرابًا "بحث مقدم لنيل درجة ماجستير" لعبد العزيز بن علي بن علي الحربي إشراف محمد سيدي الحبيب، جامعة أم القرى السعودية، 1417 هـ.

19. الحديث والمحدثون أو عناية الأئمة الإسلام بالسنة النبوية، لمحمد محمد أبو زهو، شركة مساهمة مصرية، مصر.

20. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله لأصفهاني ت 430 هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

21. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف مصر.

22. الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس المكي المُطَّلِبِي الشافعي ت 204 هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت.

23. الرسالة المستطرفة بيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، مكتبة الكليات الأزهرية مصر.

24. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت 748 هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/1 ـ 1405 هـ.

25. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر ، لعلي بن سلطان محمد الهروي القاري ت 1014 هـ، تحقيق محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم بيروت.

26. شرح مشكل الآثار ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ت 321هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط/1 ـ 1415 هـ. الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م

27. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين علي بن عبد الكافي السبكي ت 771هـ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

28. عقد الدرر في شرح نخبة الفكر، لأبي المعالي محمود شكري الألوسي ت 1342 هـ، تحقيق سلام بن محمود دربالة، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط/1 ـ 1420 هـ.

29. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت 817 هـ، طبعة مصورة عن الطبعة الثالثة للطبعة الأميرية 1301 هـ الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر.

30. قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي دراسة تأصيلية تطبيقية، إعداد فهد بن سعد الزايدي الجهني، ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد (32)، السعودية.

31. كتاب الأنساب للإمام عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562 هـ) المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1962 م

32. كتاب التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ت 816 هـ، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي بيروت، ط3 ـ 1417 هـ.

33. كتاب الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي ت 354 هـ، مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الهند، ط/1 ـ 1398 هـ.

34. كتاب الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ت 327 هـ، دار إحياء التراث بيروت، ط/1

35. الكليات "المعجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ت 1094 هـ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/2 ـ 1419 هـ.

36. لسان العرب، لابن منظور ت 711 هـ، دار المعارف القاهرة. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم.

37. مختار الصحاح، لزين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ت 666 هـ، تحقيق أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي بيروت، 1428هـ.

38. مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، لأسامة بن عبد الله الخياط، دار ابن حزم بيروت، ط/1 ـ 1421 هـ.

39. مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات، لطارق بن محمد الطواري، دار ابن حزم بيروت، ط/ 1 ـ 1426 هـ.

40. مشكل الحديث وبيانه، للإمام الحافظ أبي بكر بن فورك ت 406 هـ، تحقيق موسى محمد علي، دار الكتب الحديثة القاهرة.

41. المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ت770 هـ، مكتبة لبنان.

42. المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بمصر، مكتبة الشروق الدولية، ط/4ـ 142 هـ.

43. معرفة الصحابة، لأحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ت430 هـ، تحقيق عادل يوسف العزازي، دار الوطن للنشر السعودية، ط/1ـ1419 هـ.

44. معرفة علوم الحديث، للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت، ط/2 ــ 1397 هـ.

45. معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، لمحمد مجير الحسني، دار الميمان السعودية، ط/1 ــ 1428 هـ.

46. المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري ت 1141 هـ، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، ط/2 ــ 1992م.

47. مفتاح دار السعادة ولاية العلم والإرادة، لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية ت 751 هـ، دار الكتب العلمية بيروت، 1419 هـ.

48. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد عبد الرحمان السخاوي ت 902 هـ، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتب العلمية بيروت، ط/1 ــ 1405 هـ.

49. مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي بيروت، ط/1 ــ 1415 هـ.

50. المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث "منهج الإمام الشافعي"، لعلي سالم عبد اللطيف السيد، دار الدعوة الإسكندرية مصر، ط/1 ــ 1412 هـ.

51. منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، لعبد المجيد محمد السوسوة، دار النفائس الأردن وط/1ــ 1418 هـ.

52. منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، دار الفكر سورية، ط/3 ــ 1401 هـ.

53. الموافقات لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ. المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان الناشر: دار ابن عفان الطبعة: الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م

54. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت 852 هـ تحقيق علي بن حسن الحلبي ، ط/ 6 دار بن الجوزي السعودية.

55. النكت على مقدمة ابن صلاح، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن عبد الله الزركشي ت 794 هـ، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف السعودية، ط/1 ـ 1419 هـ.

56. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد بن محمد أبو شهبة، عالم المعرفة جدة السعودية.

57. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681 هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت.